

معوقات التحديث السياسي في العراق 1921-1939 "دراسة تأريخية"

م.د. انتصار حسين احمد ياسين
كلية التربية الاساسية / الجامعة المستنصرية.

الملخص:

أضحى التحديث السياسي ظاهرة ذات أهمية بالغة في عالمنا المعاصر حيث تشهد أغلب مجتمعات العالم الثالث تغييرات لم نشهدها من قبل في مختلف النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية سواء أكان هذا التحديث تفرضه الأوضاع الداخلية أم الدولية، مما تعود بالضرورة إلى التحديث في الأوضاع الداخلية لهذه المجتمعات، أو كان هذا التحديث نتيجة مجهود النخب الحاكمة فيها من أجل تحديث مجتمعاتها، الأمر الذي يفرض على هذه النخب محاولة إحداث تغييرات في النظم السياسية والأوضاع الاقتصادية وأنماط الحياة الاجتماعية، وقد شهدت هذه المجتمعات أيضاً ظهور أحزاب وقوى سياسية غيرت من مفهوم المشاركة السياسية وعملية صنع القرار، هذا فضلاً عن حدوث انقلابات عسكرية وثورات متعددة غيرت من طبيعة وشكل الأنظمة السياسية القائمة، وقد حدث كل ذلك بدرجات متفاوتة تختلف من مجتمع لآخر مما أثر في سلوك هذه المجتمعات وقيمها واتجاهاتها ومعتقداتها وأيديولوجياتها، بل يمكن القول إن ظاهرة التحديث السياسي السريع أصبحت سمة أساسية من سمات مجتمعات العالم الثالث، والعراق واحد من هذه المجتمعات الذي شهد ويشهد تحديثاً في مجالات عديدة.

لا ريب أن التحديث يحصل في بيئة النظام السياسي نتيجة مجموعة من العوامل البيئية الداخلية والخارجية، وتوجد إلى جانب تلك العوامل مجموعة من القوى في تلك البيئة تستطيع التحرك والتأثير في الحركة السياسية سواء أكانت تلك القوى منظمة تملك أداة قانونية تتحدث باسمها وتعلن عن وجودها، أم غير منظمة تستطيع إيجاد الفاعلية والتأثير بشكل غير مباشر.

يحاول هذا البحث تسليط الضوء ولو بشكل موجز على معوقات التحديث السياسي في العراق للمدة (1917-1939)، إذ مثل التاريخ الأول الاحتلال البريطاني لبغداد، في حين مثل التاريخ الثاني مقتل الملك غازي ونشوب الحرب العالمية الثانية. قسم البحث إلى محورين رئيسيين تطرق المحور الأول أثر الاحتلال البريطاني على الأوضاع السياسية العراقية (1917-1921)، في حين تناول المحور الثاني معوقات التحديث السياسي في العراق (1921-1939). الكلمات المفتاحية: معوقات التحديث السياسي، العراق، بريطانيا.

أولاً: أثر الاحتلال البريطاني على الأوضاع السياسية العراقية (1917-1921)

اتخذ الاستعمار البريطاني أكثر من ستار للسيطرة على العراق والأمة العربية، ولما تميز به العراق من حيث النواحي الجغرافية والاقتصادية، فقد أجهدت بريطانيا نفسها في السيطرة عليه، ومنذ تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية عام (1601م)، وظهور أهمية البصرة في الطريق إلى الهند درة التاج البريطاني، استمر المخطط في إرسال البعثات، سواء للكشف عن طريق الملاحة أو البعثات التبشيرية. ففي أثناء الحرب

العالمية الأولى ، كانت بريطانيا وحليفاتها تخطط لاقتسام تركة الدولة العثمانية (الرجل المريض) ، فعقدت اتفاقية (سايكس - بيكو) عام (1916) لاقتسام هذه الترك وبهذا تجزأت البلاد العربية التي ناضل الشريف حسين ومناصره من أجلها ، على الرغم من الوعود البريطانية الكاذبة التي أعطيت له من أجل الحفاظ على موقف العرب إلى جانبهم في حربهم ضد دول الوسط ، لاسيما بعد انضمام الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على العراق آنذاك إلى جانب ألمانيا ، ومع ذلك فقد مهدت هذه الثورة للثورات اللاحقة في المنطقة العربية⁽¹⁾.

وفي ليلة العاشر على الحادي عشر من شهر آذار عام (1917) ، دخلت القوات البريطانية بغداد بعد تدهور الأوضاع العسكرية للقوات العثمانية في جميع أنحاء العراق ، إذ اتخذت قراراً بإجلائها⁽²⁾. وأعلن الجنرال (ستانلي مود Stanley Moud) بيانه في 19 آذار من العام نفسه لطمأنة الشعب وإظهار حسن النية البريطانية في عزمها على تطبيق ما وعدت به العرب⁽³⁾.

وبعد أن أصبح العراق كله تحت سيطرة بريطانيا، عملت على إجراء استفتاء في 30 تشرين الثاني من عام (1918) ، وقد أجراه الحاكم المدني العام في العراق (أرنولد ولسن A. T. Wilson) ، وجاءت الأجوبة على المضابط المقدمة لغرض الاستفتاء متباينة من منطقة إلى أخرى⁽⁴⁾ ، كما أن الأجوبة تأثرت إلى حد ما بسياسة البريطانيين والصلات التي تربطهم ببعض الملاكين والوجهاء وشيوخ العشائر⁽⁵⁾.

ويبدو أن الاستفتاء كان جزءاً من اللعبة السياسية التي تلعبها بريطانيا لتظهر أمام الشعب بمظهر من يحمل النوايا الطيبة ، ويحرص على مراعاة حق الشعب في التعبير عن رأيه ، ولكنها في الحقيقة كانت تحتاج إلى إبقاء الشعب هادئاً لتنفيذ سياستها ، ولاسيما إنها مازالت تشعر بالقلق من تركيا .

كان الساسة البريطانيون يجيدون المماثلة والتسويق ، فلم يحصل الشعب منهم على خطوات ملموسة تدعو إلى التفاؤل ، وكانت الحال متردية ، وأغلب طبقات الشعب تعيش حالة الفقر ، ولم يحدث أي تغيير سوى أنهم أيقنوا أن المستعمر حلّ محلّ مستعمر آخر ، وبدأ الشعور الوطني يتحرك لدى الكثير من طبقات الشعب المختلفة ، فظهرت حركات وجمعيات تناهض الاستعمار ، وتدعو إلى تخليص البلاد من السيطرة البريطانية ، فبرزت عام (1918) جمعية النهضة الإسلامية السرية إلى الوجود لتنادي بالاستقلال⁽⁶⁾.

ومع بداية عام (1919) أخذ الشعور الوطني يزداد وينتشر في مناطق عدة ومختلفة من العراق ، فظهرت جمعية العهد التي تكونت من شخصيات بارزة كان لها بعد ذلك دوراً في الحياة السياسية ، ومع أن هذه الجمعية سايرت الوعي الوطني ، إلا أنها كانت تميل للحصول على معونة بريطانيا . وفي أواخر شباط عام (1919) تكونت جمعية سرية أخرى ، وهي جمعية (حرس الاستقلال)⁽⁷⁾ التي طالبت باستقلال البلاد ، وقيام مملكة دستورية يقودها أحد أنجال الشريف حسين ، ونجحت هذه الجمعية في تأسيس عدد من الفروع في بغداد والنجف وبعقوبة والحلة ،

ولاسيما بعد اندماجها بجمعية سرية أخرى ظهرت متزامنة معها ، ألا وهي جمعية الشبيبة العربية ، فتوحد العمل من أجل تحقيق الأهداف المرسومة⁽⁸⁾ . وقد ضمت شخصيات بارزة في العمل السياسي فيما بعد من الحلبيين ، أمثال رؤوف الأمين ، محمد مهدي البصير ، محمد باقر

الحليّ، إضافة إلى عدد من الشخصيات العراقية المعروفة، مثل ناجي شوكت، والسيد محمد الصدر، ومحمد جعفر أبو التمن، وجلال بابان⁽⁹⁾.

وتنامت الحركات الوطنية والعشائرية، وأصبحت الجماهير أقدر على الرؤية، إذ لم يتحقق شيء مما تطمح إليه، كما تنامي لديها الوعي القومي، إذ لم يكن الشعب العراقي بمنقطع عن واقع وكفاح الجماهير العربية في ساحات النضال الأخرى⁽¹⁰⁾.

كان العراقيون يراقبون الساحة العربية ومجرياتها، إلا أن الأسباب التي دفعتهم إلى الثورة بعد ذلك كانت أسباباً داخلية تتعلق بمصيرهم وحياتهم ونظرتهم المستقبلية لإنشاء مملكة دستورية موحدة كما وعدتهم بريطانيا إبان الحرب العالمية الأولى.

اجتمعت عدة عوامل أدت إلى غليان المرجل وانفجاره، فالإدارة البريطانية تتصف بالسوء، والعراقيون لم يلمسوا أيّ تغيير في السياسة البريطانية، وظلت التقسيمات الإدارية للدولة العثمانية على حالها، والأوضاع متردية، أما الوظائف العليا، فقد منحت للضباط والموظفين البريطانيين، ولم ينل الفرد العراقي الذي كانت بريطانيا تجهل التعامل معه، فثروته تنهب أمام عينيه، وكاهله أثقل بالضرائب، في حين يريد المستعمر سدّ نفقاته العسكرية⁽¹¹⁾.

لم يجد العراقيون إزاء ما يبصرون ويلمسون من جوع وظلم إلا التفكير بطريقة أخرى لانتزاع حقوقهم، أو التأثير في بريطانيا وتذكيرها بالوعود القديمة وانتهاج سياسة جديدة.

بدأت القوى الوطنية التحررية والقومية بالتحرك بصورة جدية لفعل شيء ما، واصبح هناك تحالفاً بين هذه القوى المطالبة باستقلال البلاد، وعبر الحليّون عن آرائهم في هذا المجال، فقد هاجم السيد صالح الحليّ، وهو من الشخصيات المعروفة في وقته المستعمرين في خطبه، ودعا الشعب إلى إشهار السلاح ضد المعتدين إلى أن يسلموا بحقوقه المشروعة بعدما تبين أن المستعمر لا يفهم إلا لغة القوة⁽¹²⁾. وبدأت موجة من الاضطرابات والحوادث تجتاح أغلب مناطق العراق، وكان الفرات الأوسط صاحب النصيب الأوفر، بل كان البوذية التي احتضنت بدايات الثورة⁽¹³⁾.

وأيدّ محمد باقر الحليّ الشخصية السياسية المعروفة فيما بعد، الثورة العراقية منذ بداياتها قائلاً:

بنو العرب لا تناموا للعدى مكرًا خذوا حذرکم فهم قد أخذوا الحذرا
يريدون فيكم بالوعد مكيده ويبيغون إن ماتت لكم فرصة عذرا⁽¹⁴⁾

ومع هذه الروح الوطنية والمشاعر التي تنادي من أجل الحصول على حقوقها، استطاع الثوار من بسط نفوذهم على أكثر من رقعة جغرافية، حتى خضعت معظم البلاد للثائرين⁽¹⁵⁾، وبالرغم من أن اعتقال شعلان أبو الجون في منطقة الرميثة كان الشرارة الأولى، إلا أن الوضع العام كان مهيباً لاستقبال الثورة التي بدت كأنها حالة واحدة في جميع أرجاء البلاد، فقد تحرك الفرات الأوسط وسارت إلى الجنوب، وصعدت إلى الشمال فأذهلت المستعمر.

دارت حوادث ومعارك بين الثوار والبريطانيين جعلت المستعمر ينظر إلى الفرد العراقي، وإلى مستقبله ومطالبه من زاوية أخرى، فمعركة (الرستمية) التي استبسلت فيها القبائل الحليّة، والتي تكبدت فيها

القوات البريطانية خسائر لم يتوقعها المستعمر⁽¹⁶⁾ ، حتى سميت فاجعة مانجستر لقوة تأثيرها في القوات البريطانية ، وما ألحقت بها من خسائر⁽¹⁷⁾.

استطاعت بريطانيا تقويض الثورة من الناحية العسكرية من خلال استخدامها القوة العسكرية ، وعوامل أخرى تعلق بالثورة والثوار ، منها قلة الأموال ونفادها ، وتواطؤ بعض العشائر مع الحكومة البريطانية ، وعدم توفر الإمكانيات والأسلحة إلا بالشكل البسيط ، وحدث تغير في التصريحات السياسية البريطانية ، ولاسيما أنها بادرت إلى سحب الكولونيل ولسن واستبداله بالسير برسي كوكس ، كي تنوّه للثوار باتخاذ سياسة جديدة⁽¹⁸⁾.

إضافة إلى الإعلام ، إذ إنه بعد إلقاء القبض على بعض الشيوخ منهم عبد الواحد الحاج سكر ، صرحت بأن زعماء الثورة استسلموا بدون مقابل ، مما أثر على الثورة وفت من عضد الثوار . إذ كانت ثورة العشرين بمثابة نقطة تحول في تاريخ العراق الحديث وبداية التحديث السياسي الذي جاء نتيجة تفاعل عوامل داخلية كان لها الأثر الأكبر في نشوبها ، إذ دفعت البريطانيين إلى إعادة سياستهم تجاه العراق ومستقبله السياسي .

وعلى أثر الأحداث الثورية في العراق وتأزم الوضع ، انتدبت بريطانيا السير برسي كوكس على العراق ، وجاء يحمل في جيبه صك الانتداب⁽¹⁹⁾ . وقد عرف المندوب السامي الجديد بالدهاء السياسي ، وقدرته على تدارك الأمور ، كما أن له صلات وثيقة بكثير من الساسة البارزين في العراق ، وما يؤكد هذا أنه بدأ خطوته الأولى بإنشاء الحكومة المؤقتة في بغداد ، وتمكن من إقناع نقيب أشرف بغداد السيد عبد الرحمن النقيب تولي رئاستها من 25 تشرين الأول عام 1920 إلى 23 آب 1921.

حاولت بريطانيا من خلال هذه المناورة إظهار صدقها في السعي لإقامة حكومة وطنية يديرها أبناء البلاد ، ولكن السيطرة والحكمة الأخيرة كانت للمندوب السامي والموظفين البريطانيين. ما لبثت الوزارة الأولى أن تألفت حتى وجهت إليها الانتقادات بسبب محاباتها وتبعيتها بصورة كاملة للسياسة البريطانية ، فقد بدأت عملها بالتضييق على حرية الصحافة وأغلقت جريدة الاستقلال البغدادية لأنها نددت بشدة بأعمال هذه الوزارة⁽²⁰⁾. وبدأ العمل في العراق بصورة سريعة لتلافي الوضع السياسي القلق الذي تمر فيه البلاد ، ولتخفيف من حدة سخط الجماهير ، إذ كانت السياسة البريطانية ممثلة بمندوبها السامي ذات أبعاد استراتيجية ، وتفرعات مستقبلية سياسية تعمل لمصالحها مع إضفاء صفة المشروعية لكل ما تقوم به ، كما أنها تضع المسوغات مسبقاً تحت ذرائع عدة.

جاء مؤتمر القاهرة في الثاني عشر من آذار 1921 لبحث شؤون العراق ، وقد ركز بصورة خاصة على من سيتولى عرش العراق ، وقد وقع الاختيار على فيصل بن الحسين⁽²¹⁾.

لم تكن مسألة ترشيح عاهل للعراق يسيرة ، ولاسيما أن هنالك من رشح نفسه ، مثل طالب النقيب ، نقيب أشرف البصرة ، الذي شغل منصب وزير الداخلية في الوزارة النقيببة الأولى ، وكان ذا جاه وتطلعات ، وقد أعرب صراحة ، وتحرك فعلاً للتقرب من الحكومة البريطانية التي لم تكن ترغب فيه⁽²²⁾.

أما شيخ المحمرة الأمير خزعل ، فقد كان أخف وطأة وأكثر تعقلاً ، إذ أنه انسحب بعدما رأى أن البريطانيين أعدوا عدتهم واستقر رأيهم (23) ، كما طرحت أسماء لشخصيات معروفة لتولي عرش العراق (24) .

ظل اسم فيصل يتردد للترشيح على عرش العراق ، وكان الساسة البريطانيون وراء هذا الترشيح لعدة أسباب ، منها إثبات مصداقيتها بشأن الوعود التي قطعتها للشريف حسين في إنشاء دولة عربية مستقلة ، كما أنها رأت أن أميراً مخلوعاً يأتي للعرش بمساعدة بريطانيا سيكون أطوع وأقل تمرداً . ويتضح أن أغلبية الرأي العام في العراق كان مهياً لوصول فيصل ، لاسيما أن الكثير من السياسيين والضباط الكبار يؤيدون قدومه لمعرفتهم السابقة به ، والعمل معه في الثورة العربية الكبرى عام 1916 ، إضافة إلى مزاياه الشخصية قياساً بأخوته ، وقد أرسلت وثيقة إلى الشريف حسين بشأن مساندة فيصل في العراق ، وكان مرسلوها من الوجوه العراقية البارزة (25) .

زيادة على ذلك ، أن الثوار الذين غادروا العراق بعد إجهاض الثورة إلى الحجاز ، اجتمعوا بالشريف حسين ، وهم كل من محسن أبو طبيخ ، والسيد نور الياسري ، وجعفر أبو التمن ، والشيخ رايح العطية ، وتعاهدوا على تنصيب فيصل بن الحسين ملكاً على العراق (26) .

أبرقت الحكومة البريطانية إلى الحجاز في بداية شهر حزيران عام 1921 ، تطلب توجه فيصل إلى العراق بعد أن مهدت وأعدت الدعاية الكافية ، حتى أن مجلس الوزراء عقد جلسته في الحادي عشر من تموز 1921 مباحاً فيصل ملكاً على العراق ، ولكن السياسة البريطانية ذات الأقنعة المتعددة أرادت إضفاء جانب الحرية والولاء معاً ، فلم يوافق المندوب السامي على هذه البيعة بالرغم من سروره العميق بها ، إلا بعد إجراء استفتاء (للأمة) ، لذا أصدرت وزارة الداخلية أمراً إلى متصرفي الأولوية بالحصول على مضابط من الشعب لبيعة فيصل (27) .

وهكذا أنجزت بريطانيا صفحة من صفحات سياستها ، وما وعدت به نفسها تحقيقاً لمصالحها المستقبلية ، وانتقلت إلى الخطوات اللاحقة التي رسمتها مسبقاً لتحقيق ديمومة مصالحها ، وحماية تلك المصالح .

وحين جرت عملية الاستفتاء حصل فيصل على نسبة (96%) من أصوات الناخبين ، وتوج ملكاً على العراق في 23 آب 1921 ، وأصبح وجهاً لوجه أمام البريطانيين والسياسة الجديدة ، وكانت أمامه جملة من المهام التي تتعلق بالعراق والسياسة البريطانية (28) .

ثانياً: معوقات التحديث السياسي في العراق (1921-1939)

قدمت الحكومة المؤقتة استقالتها على أساس أن العراق دخل مرحلة جديدة ، ورفع النقيب كتاباً إلى المعتمد البريطاني يشكره فيه (29) ، وهذا يؤكد لنا أن لغة الوزارة كانت بريطانية في اتجاهاتها وميولها ، عربية في شكلها ، إذ أنها كانت تسير بحسب رغبات المندوب السامي البريطاني ، لا بحسب تطلعات الجماهير وطموحاتها .

ظهرت مشكلة إسناد الوزارة وإلى من تسند ، ولم يكن فيصل راغباً في إسنادها إلى النقيب ، لكنه اضطر إلى ذلك تماشياً مع إرادة المندوب السامي (30) ، وأصبح أمام الوزارة الجديدة مهمة إنجاز المعاهدة

العراقية - البريطانية ، التي تنظم بموجبها العلاقات بين الدولتين ، تلك المعاهدة التي كبلت العراق وجعلته منقاداً لسياسة بريطانية ، إذ أنها امتداد للانتداب بصيغة تحالف ، وما يؤيد هذا اعتراض الملك على بعض بنودها التي كانت تمس بالسيادة العراقية ، وبوصفه ملكاً (31).

حاولت بريطانيا فرض المعاهدة بكل الطرق ، ومارست ضغوطاً وأساليب شتى . وكان مصير الوطنيين ورافضي المعاهدة في السجون ، كما لوحثت بريطانيا بضياع شمال العراق ، الذي اتخذته وسيلة ضغط لتحقيق ما تصبوا إليه (32) .

أصرّ الشعب العراقي على رفض الانتداب ، وعدم عقد أي معاهدة تتخذ من بنود الانتداب بطلاناً ، في حين أصرّ البريطانيون على وجوب عقد معاهدة تلبس ثوب الانتداب ، وعند عرضها على مجلس الوزراء تمّ قبولها في الخامس والعشرين من حزيران عام 1922 ، على أن توقع بين الفريقين بعد عرضها على المجلس التأسيسي (33).

تمّ عرض المعاهدة مع لائحة القانون الأساسي ، ولائحة انتخابات مجلس النواب ، ونشرت بنود المعاهدة ، وأطلقت بريطانيا عباراتها باحترام السيادة والاستقلال ، وأكدت أن الخطوة الثانية هي تصديق المعاهدة من لدن المجلس التأسيسي (34) .

لم تكن عملية انتخاب المجلس التأسيسي مسألة يسيرة ، بل كانت هناك دعوة لمقاطعة الانتخابات ، إذ بادر الوطنيون ، والحزبان السياسيان الوطنيان ، الحزب الوطني وحزب النهضة اللذان ظهرا في وقت متزامن مع ظروف المعاهدة وانتخاب المجلس التأسيسي ، إلى الدعوة لمقاطعة الانتخابات ، وأدى هذا الموقف إلى توجيه ضربة قوية لهما على يد المندوب السامي على اثر مظاهرات 23 آب 1922 ، وعطل عمل الحزبين رسمياً ، في حين ظل الحزب الوحيد على الساحة هو الحزب الحر المؤيد للحكومة ، الذي يرأسه محمود النقيب النجل الأكبر للسيد عبد الرحمن النقيب (35) .

ولم تمنع هذه الأحداث الحكومة من فرض المعاهدة وجعلها أمراً واقعاً ، فقد أصدر وزير الداخلية عبد المحسن السعدون تعليمات الانتخابات وأصدر مرسوماً إلى متصرفي الألوية يحثهم على الاهتمام بالانتخابات وتطبيق القانون بصورة صحيحة ، ودعا الموظفين إلى عدم المحاباة والتزام الحياد وعدم التدخل (36) . إلا أن البلاغ لم يؤثر في مقاطعة الانتخابات ، وإصرار الجماهير على إجابة مطالبها (37) ، وبهذا أصبح الموقف أكثر تعقيداً ، ولاسيما أن رجال الدين في النجف والكاظمية اصدروا فتواهم بمقاطعة الانتخابات وألصقت المنشورات على الجدران تؤيد هذه المقاطعة (38) .

إزاء هذه الأحداث لم يكن أمام وزير الداخلية عبد المحسن السعدون ، إلا استخدام القوة للسيطرة على الوضع المنفلت ، فهو يتحمل مسؤولية الأمن الداخلي ، لكن الوزارة ارتأت تقديم استقالتها بعد فشلها في ذلك .

جاءت وزارة عبد المحسن السعدون الأولى (18 تشرين الثاني 1922 - 15 تشرين الثاني 1923) (39) ، وكان السعدون متحمساً لإنهاء تصديق المعاهدة ، وأخذت وزارته على عاتقها إنجاز انتخابات المجلس التأسيسي ، وأعلنت أن للمجلس القول الفصل في تصديق المعاهدة ، ووضعت قانوناً للتفتيش تمثله هيئة اتخذت من بغداد مقراً لها ، كي تشرف على سير الانتخابات (40) .

كانت سياسية السعدون الجديدة تدعو إلى عدم التسرع في الانتخابات حتى تستطيع الحكومة توطيد أركانها في إدارة أمور البلاد ، إلا أن المندوب السامي كان مصمماً على استمرار الانتخابات واتخذ إجراءات عنيفة ضد الوطنيين ، لكن موقف علماء الدين ، وبعض رؤساء العشائر ، بقي معارضاً للحكومة واستمر إصدار الفتاوى، ولكن الحكومة استطاعت في نهاية الأمر أن تبعد المحرضين من وجهة نظرها ونشرت ما يسوِّغ هذا التصرف (41).

استقالت وزارة عبد المحسن السعدون بعد الضجة التي حصلت في البلاد من جراء استخدام أساليب البطش التي اتبعتها ، فأعقبتها وزارة جعفر العسكري الأولى (22 تشرين الثاني 1923 – 2 آب 1924) (42) ، التي استطاعت تحت ضغط وتهديد المندوب السامي أن تتم عملية الانتخاب ، وجمع المجلس التأسيسي في 27 آذار 1924 (43) ، إذ كان افتتاح المجلس التأسيسي حدثاً مهماً في تاريخ العراق ، إذ يعد الخطوة الأولى لدخول الحياة الديمقراطية (44) . وألقى الملك فيصل خطبة أوماً فيها إلى المعاهدة العراقية – البريطانية ، وعدّها ثمرة الجهود المضنية التي مرّت بها البلاد ، وان إبرامها يعني إنهاء مسائل تتعلق بمعاونة البريطانيين وعصبة الأمم (45).

كان أمر توقيع المعاهدة يتقدم بقية الأمور لكي ينطلق الدستور من روح المعاهدة ، في حين أن الوضع السياسي ومستقبل العراق لم يتقرر بعد ، فالأحوال الدستورية تفرض على المجلس التأسيسي النظر في مسألة سنّ الدستور ، وبالتالي فهو يقرر شكل الحكومة ويحدد سلطاتها ، وما كان تأكيد الملك على توقيع المعاهدة إلا انسجاماً مع رغبة السلطات البريطانية التي كانت تمارس ضغوطاً مختلفة على الملك من أجل التصديق على المعاهدة من لدن المجلس التأسيسي ، لذا فإن الملك فيصل عقد اجتماعاً في 9 حزيران 1924 مع أعضاء المجلس ، وحثهم فيه على توقيع المعاهدة (46).

وجاء في خطاب الملك بعد أن لمس النفور والمعارضة من المعاهدة قائلاً : " أنا لا أقول لكم أقبّلوا المعاهدة أو ارفضوها ، إنما أقول لكم أعملوا ما ترونه الأنفع لمصلحة البلاد ، فإن أردتم رفضها ، فلا تتركوا فيصلاً معلقاً بين الأرض والسماء ، بل أوجدوا لنا طريقاً غير المعاهدة ، فلا تضيعوا ما في أيديكم " (47).

ويتضح من الخطاب أن الملك فيصل كان يعرف أن لا مناص ، من توقيعه المعاهدة ، ولا طريق غيرها ، ويبدو أن سياسة الملك فيصل تتجه نحو مسايرة الأمور في حالة الاضطرار .

ويبدو أن جهود الملك لم تسفر عن أي شيء بسبب بعض الأصوات المعارضة في المجلس ، التي نادت بعدم تصديق المعاهدة ، ما لم تنته قضية الموصل (48) ، ولا سيما أن الخلاف القائم على الحدود العراقية – التركية ، قد أحيل إلى عصبة الأمم حسب المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، التي أحالت القضية بعد مدة بحث دامت (تسعة) أشهر ، إذ يبدو أن بريطانيا كانت وراء تحريك الأتراك للمطالبة بالموصل ، كما إنها شجعت آل سعود في الجنوب من أجل الضغط على الملك فيصل بقبول بنود المعاهدة لقاء تمسكها بإعادة الموصل في حالة فشل مؤتمر لوزان ، الذي فشل فعلاً (49).

وبهذا لم يستطع الملك فيصل أن يستميل أعضاء المجلس كلياً لغرض تصديق المعاهدة (50)، مما اضطر عبد المحسن السعدون رئيس المجلس إلى

عقد جلسة أخرى في 10 حزيران 1924 ، وبدأ قائلاً : "هناك تقارير وردت إلى الحكومة تطالب بتأجيل البت في أمر المعاهدة حتى الانتهاء من قضية الموصل " (51) .

كانت القوى الوطنية والجماهير العراقية قد أظهرت توحداً في الموقف إزاء قضية الموصل ، إذ كان الرأي العام مسانداً لهذه القضية ، وإبقاء الموصل تحت السيادة العراقية ، وإن العراق وحدة واحدة من شماله إلى جنوبه ، ومما يؤكد هذا الموقف البرقيات التي أرسلت إلى الملك فيصل ، والوزارة القائمة آنذاك ، وكانت هذه البرقيات من مختلف ألوية العراق (52) . وقد أصرّ أعضاء المجلس على تأجيل جلستهم إلى يوم آخر للنظر في بنود المعاهدة وملحقاتها ، وقد تأجلت فعلاً (53) .

وعلى أثر هذا التأخير، ثارت ثائرة المندوب السامي ، وبدأ بالتهديد والوعيد ، وأصدر إنذاراً بحل المجلس ، وإغلاق بنايته ، مع تلويحه بإمكانية تعديل البندين المتعلقين بالشؤون المالية والعسكرية بعد إبرام المعاهدة (54) .

قدّم رئيس الوزراء جعفر العسكري ، ورئيس المعارضة في المجلس التأسيسي ياسين الهاشمي حلاً وسطاً ، يتضمن عدم رفض المعاهدة أو إبرامها ، لكن المعتمد البريطاني رفض هذا الاقتراح (55) ، فتصاعدت التهديدات البريطانية وأصبحت الأحداث تتسارع ، فدعّى أعضاء المجلس ليلاً ، وبأساليب مختلفة بين الإكراه والتوسل من أجل تصديق المعاهدة ، وقبل منتصف ليلة 10 / 11 حزيران 1924 ، اجتمع (68) عضواً في بناية المجلس وتغيب (32) عضواً ، وأغلقت الأبواب ، وبدأ عبد المحسن السعدون رئيس المجلس بإبلاغ الحاضرين انه لا يمكن تأجيل الجلسة إلى الغد لأن التأجيل يُعدّ رفضاً (56) . وقد أفلحت تهديدات المندوب السامي هذه المرة ، إذ وقّع المجلس المعاهدة في الليلة نفسها (57) ، وأصبحت المعاهدة واقعاً مفروضاً ، يجب التعامل معه تعاملًا جدياً ، وأصبح العراق مكبلاً ببنود هذه المعاهدة وبالالتزامات الثقيلة ، وأحسّت الحكومة القائمة بوطأتها ، فبادرت إلى التخفيف من حدة الوضع وتوتره ، فطرح مسألة سنّ قانون الانتخابات النيابية ، وبدأ التزاحم على كسب المقاعد النيابية (58) .

وهنا عادت قضية الموصل للظهور مرة أخرى على المسرح السياسي العراقي ، بعد أن تعثرت المفاوضات مع الجانب التركي ، إذ وصلت اللجنة الأممية التي انتدبتها عصبة الأمم ، بعد أن أحييت القضية إليها (59) ، وأصدر وزير الداخلية عبد المحسن السعدون بياناً أكد فيه أحقية العراق بالموصل ، ودعا الأهليين إلى مساعدة اللجنة في سير أعمالها (60) ، وظهرت أحزاب موصالية في هذه الفترة شكلها أهالي الموصل للدفاع عن هذه القضية (61) .

وفي الوقت الذي نوقشت فيه قضية الموصل ، تمّ افتتاح المجلس النيابي في 16 تموز 1925 ، وبرز في داخل المجلس حزبان سياسيان هما حزب (التقدم) ، المؤيد للحكومة برئاسة عبد المحسن السعدون ، وحزب (الشعب) المعارض برئاسة ياسين الهاشمي (62) . كانت النية مبيتة في قضية الموصل ، إذ أن بريطانيا أرادت استخدامها ورقة ضغط على الحكومة العراقية لإمرار المعاهدة ، ومن ثمّ تمديد أمدّها بعد ان كانت مدتها أربع سنوات تحولت إلى خمس وعشرين سنة ، ووضعت الشرط الجديد في كفة ، والتمسك بالموصل في الكفة الثانية ، وأرادت من الملك والحكومة العراقية

الاختيار ، وهي تعرف مسبقاً ، ولاسيما أن القرار صدر من عصبة الأمم بتمديد أمد المعاهدة .

إن تأثير قضية الموصل كان واضحاً ، ففي جلسة مجلس النواب في 21 كانون الثاني 1926 ، طلب المعارضون للمعاهدة داخل المجلس إحالة المعاهدة الجديدة إلى لجنة لتدرسها ، ولكن رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون لم يرضَ على هذا الاقتراح ، وطلب أن تكون الجلسة سرية ورفض المعارضون هذا ، وبأدروا إلى ترك المجلس ، وأقرّ رئيس الوزراء قائلاً : " إذا رفضنا أن نقر المعاهدة خسرنا الموصل " (63) . لقد لعبت بريطانيا لعبتها للحصول على مكاسب من جراء تمديد المعاهدة ، لأن التحليلات المنطقية تؤشر إلى عدم تفريط بريطانيا بالموصل لأهميتها من الناحية الاقتصادية والجغرافية والعسكرية ، فإن بريطانيا في الماضي القريب لم تترك الموصل لفرنسا لمعرفة أنها تعني الكثير ، فكيف ستتركها للأتراك ، إذ أن بريطانيا أرادت أن تكون الموصل حجزاً لها ضد الإمبراطورية الروسية ، لكن الأخيرة انسحبت من الشرق الأوسط على أثر ثورة أكتوبر 1917 ، وعلى هذا الأساس بدلت الاتفاقية بين بريطانيا وفرنسا ، فألحقت الموصل ببريطانيا (64) . هكذا انتهت قضية الموصل ، والمعاهدة المبينة عليها بعد مصادقتها من لدن مجلس النواب ، ويبدو أن المجلس في مرحلة العشرينيات ، ولاسيما الفترة التي تلت المجلس التأسيسي كانت تشهد معارضة واضحة بالرغم من قتلها ، إذ أن المجلس التأسيسي وضع اللبنة الأولى للحياة البرلمانية في العراق .

لقد نجح هذا المجلس في وضع الخطوط العريضة للدولة ، والأسس الثابتة لها ، لكنه فشل في تحقيق أية مصالح وطنية بالرغم من وجود أصوات ديمقراطية قليلة لم يؤخذ بها (65) . وانسمت هذه الفترة بقلق سياسي ، وعدم استقرار ، فالوزارات تُقال سريعاً ، والمجالس النيابية تُحلّ على الرغم من أن مدتها لم تنتهِ .

استقالت وزارة عبد المحسن السعدون الثانية (26 حزيران 1925 – 1 تشرين الثاني 1926) (66) ، بعد فشل المجلس النيابي في انتخاب رئيس له من أنصار السعدون ، فتكونت وزارة جعفر العسكري الائتلافية (21 تشرين الثاني 1926 – 8 كانون الثاني 1928) (67) ، ثم استقال لأنه لم يستطع أن يصل إلى نتائج مرضية فيما يتعلق بالاتفاقيتين المالية والعسكرية (68) .

ولم يُصدر الملك فيصل إرادته في تكوين الوزارة الجديدة ، واستمرت البلاد بلا وزارة مدة ثلاثة أشهر ، إذ أن الملك فيصل كان يرمي من وراء هذا إحراج المندوب السامي بأن حالة البلاد غير مستقرة (69) . ثم أسندت الوزارة إلى توفيق السويدي (28 نيسان 1929 - 19 أيلول 1929) (70) ، لمعرفة السابقة بالمندوب السامي الجديد (السير كلبرت كلايتون) ، فقد أشار عبد المحسن السعدون على الملك بذلك ، لكن هذه الوزارة لم تدم طويلاً ، والتفت الملك مرة أخرى للسعدون لتأليف الوزارة (19 أيلول 1929 – 13 تشرين الأول 1929) (71) ، ولم يكن إقناعه سهلاً لتولي الوزارة إلا بعد أن أرسلت بريطانيا وكيل معتمدها لإبلاغ الملك أن

بريطانيا مستعدة لترشيح العراق لدخول عصبة الأمم عام 1932 ، وقد لوّحت بعقد اتفاقية جديدة لتنظيم العلاقات بعد دخول عصبة الأمم (72) . وبهذا رفعت بريطانيا كل شرط وقيد يتعلق بدخول

العراق عصبة الأمم ، وكان هذا أحد أسباب اقتناع عبد المحسن السعدون بتأليف وزارته ،

وكان شرطها العمل على تأييد العراق لدخول العصبة ، إذا استمر مقياس التقدم واصبح كل شيء على ما يرام (73) .

انتهت وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة ، اثر انتحاره في 13 تشرين الأول 1929 من جراء الضغوط وخيبة الأمل في تحقيق آماله وأحلامه الواسعة ، وهو يرى نفسه عاجزاً أمام أمته ، ولا سيما تعرقل تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، وكان لابد من الإسراع بتأليف وزارة جديدة ، إذ أن عبد المحسن السعدون ترك وصية مؤثرة قال فيها صراحة : " الأمة تريد الخدمة والإنكليز لا يوافقون " ، وبهذه العبارة هيج الناس وفضح سياسة بريطانيا (74) . وتحركت القوى الوطنية لبسط آرائها في الاتفاقيتين المذكورتين ، وقوة الطيران البريطانية في العراق ، تلك الاتفاقيتان اللتان ظلتا رديحاً من الزمن تقفان حجر عثرة في سير المعاهدات ، إذ رأت القوى الوطنية نقل ملكية ميناء البصرة وسكك الحديد إلى الدولة ، والأخذ بالتجنيد الإجباري ، وسحب قوة الطيران البريطانية ، لأن في وجودها خرقاً لحرمة الوطن (75) .

لم يُصدّق الملك فيصل المقررات الوزارية التي قدمتها وزارة ناجي السويدي (18 تشرين الثاني 1929 – 23 آذار 1930) (76) ، فقدمت استقالتها ، وكان الملك مدفوعاً من المعتمد السامي الذي رأى فيها اتجاهاً نحو التحرر من سلطة المستشارين البريطانيين (77) . وما أن حلّ عام 1930 ، حتى اسند الملك فيصل الوزارة إلى نوري السعيد (23 آذار 1930 - 19 تشرين الأول 1931) (78) ، إذ كان الملك يتحين الفرصة لإسناد الوزارة إليه (79) ، ولم تكن خبرة نوري السعيد قليلة في قضية المعاهدات ، فلقد كان أحد أعضاء اللجان التي تولت مفاوضات بريطانيا في المعاهدات السابقة ، كما انه محط ثقة الملك وبريطانيا على حد سواء (80) .

شرعت وزارة نوري السعيد بحل المجلس النيابي ، وانتخاب مجلس جديد ، بحجة أن البلاد تمرّ بموقف سياسي جديد مبني على أسس المعاهدة المزمع عقدها ، و يرجو إعطاء الأمة مجالاً أوسع للتعبير عن رأيها (81) . ويبدو أن نوري السعيد أراد نواباً له ، وليس للأمة ، ليمرر المعاهدة عن طريق الحصول على أغلبية الأصوات . بدأت الوزارة وضع المعاهدة موضع التنفيذ ، وكانت أسس المعاهدة تدور حول محورين هما الاعتراف بحفظ وحماية المواصلات الجوية البريطانية ، ودخول العراق عضواً في عصبة الأمم عام 1932 (82) .

نالت المعاهدة (69) صوتاً في المجلس النيابي ، وكان عدد النواب (88) نائباً ، وبعد التصديق أعلنت بريطانيا عن رغبتها بدخول العراق عصبة الأمم (83) .

قوبلت المعاهدة بمعارضة شعبية شديدة ، ووصفت بأنها أبدلت الانتداب الوقتي باحتلال دائم ، وزادت في أغلال العراق ، وعزلته عن بقية الأقطار العربية ، وإنها لا تتفق مع روح الاستقلال ، وان بريطانيا أخذت امتيازات وحقوقاً دون مقابل (84) .

كما نشر زعماء المعارضة آراءهم في هذه المعاهدة ونددوا بها وانتقدوها ، بل انتقدت من بعض أعضاء لجنة الانتداب الدائمة في عصبة الأمم

(85) . أما الأحزاب السياسية العراقية ، فقد تحركت هي الأخرى

، وتوحد حزب الإخاء والحزب الوطني العراقي ، وكتبوا وثيقة

التأخي بينهما (86) . وعلى أثر توقيع المعاهدة الجديدة ، دخل

العراق مجلس عصبة الأمم ، واصبح عضواً فيه في اليوم الثالث من تشرين الأول عام

1932 ، ومع المرحلة التي دخل فيها ، وضعت المعاهدة موضع التنفيذ ، وقدمت الوزارة استقالتها، موضحة أن العراق دخل مرحلة جديدة ولا بد من إعادة النظر في الوضع الراهن على وفق المسؤوليات الجديدة (87) . وانتهت مرحلة الانتداب بدخول العراق عضواً في مجلس العصبة .

جاءت الوزارة الجديدة برئاسة رشيد عالي الكيلاني (20 آذار 1933 - 9 أيلول 1933) (88) . وما أن عرضت منهاجها ، حتى ثار غضب السفير البريطاني عند قراءته الفقرة التي تتعلق بالسياسة الخارجية ، وأعيد المنهاج لتعديله ، فرفضت الوزارة وأبدت رغبتها بالتخلي عن الحكم ، غير أن الملك فيصل المعروف بكياسته ، استطاع أن يجعل الوزارة تخفف من حدة هذه الفقرة (89) .

لم يكمل الملك فيصل المشوار الذي بدأه ، إذ وافته المنية ، وفي داخله الكثير من الأحلام لمستقبل العراق ، وانتقل إلى جوار ربّه في (8 أيلول 1933) ، وتولى نجله غازي الحكم ، فقدمت الوزارة استقالتها حسب الأصول الدستورية (90) .

بدأت مرحلة الحكم الجديدة بموجة قوية من الصراعات بين رجال السياسة والعسكريين وبين البلاط والوزارات المتعاقبة على الحكم ، إذ برز الجيش على الساحة السياسية ، وأصبح تدخله واضحاً وتبلورت أزمة الثقة بالحكم أكثر مما سبق (91) . واحتدم الصراع واتسعت الفجوة ولا سيما حين تولي ياسين الهاشمي رئاسة الوزارة ، إذ زاد الشق بينه وبين الملك الشاب الذي لا يملك الخبرة والدراية الكافية في العمل السياسي ولا سيما أن الهاشمي اعترض على الكثير من تصرفات الملك حتى الشخصية منها (92) .

فبدأ الهاشمي وكأنه منافس للملك فاغتاظ الأخير ، ومما زاد من حدة التوتر أن الصحف بدأت تشيد بإنجازات الهاشمي حتى وصفته (بسمارك العرب) (93) . إن اتساع الهوة بين ياسين الهاشمي وبين البلاط ، وانصرافه إلى الاهتمام بالسياسة الخارجية والقضايا القومية ، وقلة اهتمامه بالقضايا الداخلية ، وتحريض بعض الساسة المناهضين له ولسياسته ، أدى إلى خلق كتلة معارضة يدعمها الملك غازي (94) . ويجدر بنا أن نذكر سبباً آخرأ جلب السخط الشعبي على هذه الوزارة ، هو أنها كانت أكثر الوزارات إعلاناً للأحكام العرفية اثر الحوادث المتكررة التي حصلت (95) ، كما أن التجنيد الإجباري الذي دعت إليه هذه الوزارة ، والذي كانت ترفضه أغلب العشائر وتنفره ، والتي سعت الوزارة إلى تطبيقه مما زاد في مقتها (96) . وسنحت الفرصة هنا لبعض المناوئين لهذه الوزارة من تأليب العشائر ، وتحديدأ في منطقة الفرات الأوسط ، وأثارت حماسهم ضد طغيان الحكم وظلمه ، وتدخل البريطانيين .

تعاقبت الحركات العشائرية ، بل كانت سمة واضحة في مرحلة الثلاثينات ، كما تعددت عمليات اغتيال الساسة المدنيين والعسكريين ، فانطلق بعض الساسة يؤلف تكتلات ضد ياسين الهاشمي لإسقاط وزارته (97) ، وكانت هذه التكتلات تهدف لاستغلال الجيش ودفعه لإسقاط الوزارة القائمة (98) ، وتمخضت تلك المحاولات والتكتلات عن إسقاط الوزارة فعلاً على اثر الانقلاب الذي قام به بكر صدقي عام 1936 ، وخرج أهم أعضاء هذه الوزارة خارج البلاد (99) .

وبالرغم من أن الملك غازي حقق مبتغاه ، لكنه دخل مرحلة القلق السياسي ، وعدم الاطمئنان من جرأ الانقلاب ، إذ بدأ ينظر إلى بكر صدقي نظرة شك وريبة ، وبات يتوجس منه ، أما السياسة البريطانية ،

فلم تفعل شيئاً ذا بال وكان موقفها المتفرج ، إذ أن الانقلاب لم يمس المصالح البريطانية (100).

ظلّ الجيش والقادة العسكريون يحتفظون بتأثير في إقامة الوزارات وإقالتها ، فكانوا يظهرون على المسرح أحياناً ، وأحياناً أخرى يعملون خلف الستار ، حتى بعد مقتل بكر صدقي في الحادي عشر من آب 1937 ، إذ تدخلت كتلة الضباط القوميين بعد ذلك لفرض نوري السعيد خلفاً لوزارة جميل المدفعي (101).

أما وزارة جميل المدفعي الرابعة (17 آب 1937 - 25 كانون الأول 1938) (102) ، فقد رمت أحداث الماضي واتبعت سياسة إسداد الستار (103) ، وأخذ الضعف يسري في هذه الوزارة ، ولاسيما أن الصراع تفجر ثانية بين رجال السياسة في العراق ، في حين ان الأوضاع السياسية بصورة عامة كانت تعبر عن قلق لعدم وجود استقرار في الحكم ، بالرغم من أن الملك غازي كان يحاول تمشية الأمور بشكل هادئ (104).

الخاتمة:

نلاحظ مما تقدم في هذا البحث أن التحديث السياسي لم يحصل في العراق من فراغ وإنما كان نتيجة تاريخ سياسي طويل شهد تطورات وتغيرات وتراكمات ومواريث بتأثير عوامل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية التي أفرزت في تفاعلها بعضها مع بعض مجموعة من العوامل أثرت في عملية التحديث السياسي ، وكان من نتائجها أن النظام السياسي في العراق، ثمرة تطور تاريخي عرف مراحل عدة منذ الاحتلال البريطاني لبغداد عام 1917 حتى نشوب الحرب العالمية الثانية. فبحكم موقع العراق الجغرافي الممتاز، وبمقتضى ما في تربته الخصبة من الثروات المعدنية والزراعية كان وما يزال، محط أنظار الأمم القوية وموئل أطماع الدول الكبرى، ولولا الثورة العراقية الأولى (ثورة العشرين) لكان قد أتيح لهذا النهج – إستعمار العراق – من تحقيق مشروعه الإستعماري.

بيد أن خيار منح العراق استقلالاً مقيداً بنفوذ وجود بريطاني بفعل هذه الثورة قد رافقه تشكيل أول حكومة وطنية مؤقتة في 25 تشرين الأول 1920 تمخض عنها قيام النظام السياسي الملكي في العراق في 23 آب 1921.

واجه التحديث السياسي في العراق معوقات عدة، كان في طليعتها، هيمنة المندوب السامي البريطاني ، وان الحياة الديمقراطية ظلت شكلية في جوهرها ، فهي منطوية على نفسها ، ولا يكاد يذكر لها تأثير ، على الرغم من أن المنبر البرلماني كان يرفع صوته ضد سياسة التدخل البريطاني. فضلاً عن ذلك، فإن القرارات السياسية المؤثرة ، التي لها مساس مباشر بحياة الشعب ومصالحه الوطنية كانت تحت سيطرة البريطانيين ، أما المعاهدات فقد كانت كثيرة في هذه المرحلة ، وأما البريطانيون فقد أنكروا حق العناصر الوطنية ، في حين لم تكن المجالس النيابية تمثل البلاد تمثيلاً صحيحاً ، وأثرها في الغالب أثر دعائي لا عملي ، على الرغم من وجود بعض العناصر الوطنية ، إلا إنها قليلة لم تفعل شيئاً ، وبذلك خرج العراق من مرحلة الانتداب ليدخل مرحلة المعاهدة .

وفق تلك المُعطيات كان الوضع السياسي في العراق ، الدولة الفتية ، التي حاولت أن تنتزع استقلالها من المستعمر ،

وضعاً قلقاً مضطرباً ، اتسم بالصراعات السياسية ، سواءً على كراسي الحكم ، أو في

طرح الأفكار واتباع سياسات معينة ، إذ أدت كل هذه الصراعات إلى عرقلة التحديث السياسي، لا سيما بعد مقتل الملك غازي في 4 نيسان عام 1939 ، ونشوب الحرب العالمية الثانية في ايلول من العام نفسه، ودخل العراق مرحلة جديدة ووضع آخر .

هوامش البحث:

1. الاتفاقية التي جزأت البلاد العربية والتي عقدت إبان الحرب العالمية الأولى بين خبيران هما مارك سايكس البريطاني ذو الباع الطويل في شؤون المشرق من خلال رحلاته وكتاباتاته ، وبين جورج بيكو قنصل فرنسا العام في بيروت .
- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، ج 1 ، (بغداد ، 1989) ، ص 79 .
2. شكري محمود نديم ، حرب العراق 1914 – 1918 ، (بغداد ، 1974) ، ص 137 .
3. محمد عزيز ، النظام السياسي في العراق ، (بغداد ، 1954) ، ص 58 .
4. لقد حددت لجنة الاستفتاء الأجوبة على النقاط الآتية :
أ. هل تفضلون دولة عربية واحدة تقوم بإرشاد بريطانيا وتمتد من حدود ولاية الموصل الشمالية إلى الخليج ؟
ب. هل يرون بأن عاهلاً عربياً اسماً يجب أن ينصب في رأس هذه الدولة ؟
ج. من هو الذي يفضلون تنصيبه رئيساً للدولة ؟
يُنظر: مس كرتروود بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة : جعفر الخياط ، (بيروت ، 1971) ، ص 386 ؛ علي آل بزركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ، (بغداد ، 1991) ، ص 85 – 86 .
5. فيليب ويلارد إيرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة : جعفر الخياط ، (بيروت ، 1949) ، ص 123 .
6. الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، (بغداد ، 1992) ، ص 96 .
7. ضمت هذه الجمعية كل من نوري سعيد وجعفر العسكري وجميل المدفعي ، وهم من رجال النفوذ والمال الذين يتعاطفون مع بريطانيا ، رغم إعلان رغبتهم في إقامة مملكة دستورية . ل.ن. كوتلوف ، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق ، ترجمة : عبد الواحد كرم ، (بغداد ، 1985) ، ص 139 – 140 .
8. إبراهيم خليل أحمد وجعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ، (الموصل ، 1989) ، ص 19 .
9. الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، المصدر السابق ، ص 97 – 100 .
10. كان لحدوث الثورة المصرية عام (1919) أثراً في تحريك الإحساس الوطني وتعميق الشعور القومي لدى الجماهير العربية في بقية الأقطار . يُنظر: محمد طاهر العمري ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، ج 3 ، (بغداد ، 1925) ، ص 99 .
11. الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، المصدر السابق ، ص 133 – 141 .
12. عبد المحسن الكاظمي ، القومية العربية ، مجلة الكاتب المصرية ، العددان (3 ، 4) ، حزيران – تموز ، 1963 ، ص 37 .
13. وميض جمال عمر نظمي ، ثورة 1920 الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية الاستقلالية في العراق ، (بيروت ، 1984) ، ص 337 .
14. إبراهيم الوائلي ، ثورة العشرين في الشعر العراقي ، (بغداد ، 1918) ، ص 42 .

15. ستيفن ، همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950 ، ترجمة : سليم طه التكريتي، ج1 ، (بغداد ، 1988) ، ص 119 .
16. الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، المصدر السابق ، ص 244 .
17. تكبدت القوات البريطانية خسائر كبيرة قدرت بـ (180) قتيلاً و (60) جريحاً و (160) أسيراً ، مع خسائر في المعدات ، حسب الرواية البريطانية وهناك تقديرات أخرى مختلفة .
- مس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، المصدر السابق، ص ص 450-451 .
- كذلك ينظر الحسني، الثورة العراقية الكبرى ، ص 97 .
18. ستار علك عبد الكاظم الطفيلي، التطورات السياسية في العراق وموقف النخبة السياسية البرلمانية في لواء الحلة منها 1939 – 1958 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة بابل، 2003، ص 7.
19. الانتداب (Mandate) كما نص عليه ميثاق عصبة الأمم : هو تكليف دولة تدعى الدولة المنتدبة لمساعدة البلدان المتأخرة على النهوض وتدريبها على الحكم حتى تصبح قادرة على أن تستقل وتحكم نفسها بنفسها وتعود هذه الفكرة إلى المارشال سمطس .
- عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري ، الموسوعة السياسية ، (بيروت ، 1974) ، ص 83 .
20. الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج1، (بغداد 1988) ، ص 33 .
21. حسين جميل ، الحياة البرلمانية في العراق بين النصوص والممارسة ، مجلة آفاق عربية ، شباط 1990 ، ص 57 .
22. محمود شبيب ، أسرار من تاريخ العراق الحديث ، مجلة آفاق عربية ، العدد الثالث ، تشرين الثاني ، 1975 ، ص 26 .
23. الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، المصدر السابق ، ج1 ، ص 35 ؛ نص بيان انسحاب أمير المحمرة الشيخ خزعل في جريدة العراق في 14 حزيران 1921 .
24. كانت الأسماء المطروحة للنقاش حول تولي عرش العراق السيد عبد الرحمن النقيب نقيب أشراف بغداد ولكنه رفض لكبر سنه ، والأمير عبد العزيز آل سعود وكان ترشيحه يخلق خللاً في التوازن في الجزيرة ، والأمير برهان الدين العثماني نجل السلطان عبد الحميد لم تكن بريطانيا تستسيغه لأنه عثماني ، وهادي باشا العمري الموصلية وقد شغل مناصب عدة في الدولة العثمانية، كما كان هنالك بعض الدعاة إلى الجمهورية يدعمهم جون فليبي مستشار وزارة الداخلية. عبد الرزاق الحسني ، أحداث عاصرتها ، (بغداد ، 1992) ، ص ص 50 – 51 .
25. أرسلت برقية إلى الشريف حسين وكان عنده علي آل بزرگان حيث قرأ البرقية للشريف وكان مرسلوها السيد محمد الصدر ، ونوري السعيد وحلمي الباجه جي ، ومحي الدين السهر وردي ، بهجت زنبيل ، علي آل بزرگان ، المصدر السابق ، ص 227 .
26. محمد رشيد عباس ، السيد محسن أبو طيخ ودوره السياسي ، مجلة الأستاذ ، العدد 12 ، حزيران ، 1998 ، ص 144 .

27. الحسنی ، تاریخ العراق السياسي ، ج 1 ، المصدر السابق ، ص ص 219 – 230 .
28. كانت المهام التي واجهت الملك فيصل في بداية توليه العرش هي تخليص العراق من الانتداب وتسليم الحكم إلى الوطنيين بالتدرج ، والحفاظ على الموصل كجزء لا يتجزأ من الأراضي العراقية وإنشاء حكومة دستورية بكامل تشكيلاتها ، والارتقاء بالبلاد اجتماعياً وثقافياً وصحياً .
- جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق قديمه وحديثه ؛ جعفر عباس حميدي ، تأسيس الدولة العراقية ، (بغداد ، 1988) ، ص 272 .
29. الحسنی ، تاریخ العراق السياسي ، ج 1 ، المصدر السابق ، ص ص 239 – 241 .
30. الحسنی ، تاریخ الوزارات العراقية ، ج 1 ، المصدر السابق ، ص 73 .
31. راجع بنود المعاهدة ، عبد الرزاق الحسنی ، العراق في ظل المعاهدات ، (بغداد ، 1982) ، ص ص 12 – 19 .
32. جمال مصطفى مردان ، ملوك العراق ، أسرار وخفايا ، (بغداد ، د. ت) ، ص 25 .
33. الحسنی ، العراق في ظل المعاهدات ، المصدر السابق ، ص 221 .
34. ستار علك عبد الكاظم الطفيلي ، المصدر السابق ، 12 .
35. استغل الحزب الوطني وحزب النهضة عيد التتويج ورفع الحزبان احتجاجاً للملك ، ونشر هذا الاحتجاج في جريدة المفيد ، وقدم جملة من المطالب ، كان من بينها عدم عقد أية معاهدة ، وعدم إجراء أية مفاوضات قبل تأليف المجلس التأسيسي ، وقد أوضح عضو اللجنة التنفيذية للحزب الوطني محمد مهدي البصير الحلبي التأكيد على هذه النقطة في خطاب ألقاه بمناسبة التهنئة في عيد التتويج .
- محمد مظفر الأدهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، ج 2 ، (بغداد ، 1989) ، ص 19 .
36. الحسنی ، تاریخ الوزارات العراقية ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص ص 147 – 148 .
37. تلخست المطالب في إلغاء الإدارة العرفية وسحب المستشارين البريطانيين من الألوية ، وإطلاق المطبوعات ، وإعادة المنفيين إلى وطنهم ، الذين أبعدهم المندوب السامي في حادثة 23 آب 1922 ، وأخيراً السماح بتأليف الجمعيات ، وكان المندوب السامي قد تولى إدارة البلاد بعد مرض الملك فيصل ، فأغلق حزبي (الوطني والنهضة) ، وعطل جريدتي المفيد والرافدان ، ونفى الزعماء الوطنيين إلى جزيرة هنجام . يُنظر: عبد الرزاق الدراجي ، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق 1908 – 1945 ، (بغداد ، 1978) ، ص 213 ؛ الحسنی ، تاریخ الوزارات العراقية ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص ص 127 – 128 .
38. عبد الرزاق الدراجي ، المصدر السابق ، ص 214 .
39. الحسنی ، تاریخ الوزارات العراقية ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 153 .
40. عبد الرزاق الحسنی ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، (صيدا ، 1935) ، ج 2 ، ص ص 29 – 30 .
41. عبد الرزاق الدراجي ، المصدر السابق ، ص ص 216 – 219 .

42. الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 191 .
43. الحسني ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص ص 36-37 ، 71 .
44. كانت أهم أعمال المجلس البت في المعاهدة العراقية البريطانية ، لائحة القانون الأساس ، لائحة انتخاب المجلس النيابي .
- الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 256 .
45. عبد الأمير هادي العكام ، الحركة الوطنية في العراق ، (النجف ، 1975) ، ص 137 ؛ الحسني ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 73 .
46. ستار علك عبد الكاظم الطفيلي، المصدر السابق، ص 16 .
47. جريدة العالم العربي ، 10 حزيران 1924 .
48. هنري فوستر ، تكوين العراق الحديث ، ترجمة : المسيح جويده ، (بغداد ، 1945)، ص 156.
49. فاضل حسين ، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية – الإنكليزية – التركية وفي الرأي العام ، (بغداد ، 1976) ص ص 38-39 .
50. رجاء حسين الخطاب ، العراق بين 1921-1927 ، (بغداد ، 1976)، ص 334 .
51. توفيق السويدي ، مذكراتي ، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، (بيروت ، 1969)، ص 98.
52. لقد أعدت برقيات من الأولوية العراقية كافة ، وكان رؤساء العشائر والشخصيات المعروفة في لواء الحلة قد أرسلت برقيات إلى الملك تحتج فيه على طلب الأتراك في ضم الموصل ، وأكدوا فيها على استقلال البلاد ووحدتها ، وقد أرسلت برقيات في بداية عام 1923 ، أما الشخصيات المعروفة التي أرسلتها كان من بينهم عداي الجريان ، وعمران الزنبور ، وسلمان البراك ، وشخصيات أخرى . ينظر : ملفات البلاط الملكي الخاصة بقضية الموصل رقم الملف 809 ، ب – 60 ، وكذلك ل 121 – 172 ص 22 ، 55 ، 125 ، 145 ، 147 .
53. الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 231 .
54. الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، المصدر السابق ، ص ص 115 – 116 .
55. ستار علك عبد الكاظم الطفيلي، المصدر السابق، ص 17.
56. الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 116 .
57. طيلة أيام انعقاد المجلس كانت المعارضة نشطة في داخله وخارجه لكنها بدت في الجلسة الأخيرة ضعيفة، بل ان المعارضين في داخل المجلس اسقطوا أيديهم ، وظهروا أثناء التصويت كأفراد يفتقدون الى التوجيه والتخطيط . رجاء حسين ، المصدر السابق ، ص 334 .
58. توفيق السويدي ، المصدر السابق ، ص 98 .
59. تكونت اللجنة الأممية من : الكونت يتكلي (المجر) ، فرسن (السويد) ، الكولونيل بولص (بلجيكي). علاء حسين عبد الأمير الرهيمي ، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول (دراسة تحليلية) ، جامعة الكوفة كلية الآداب ،

- أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، 1996، ص 100؛ الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ج 1، ص 273.
60. جريدة العالم العربي، 27 كانون الثاني 1925.
61. الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، المصدر السابق، ص 76.
62. فائق بطني، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية، (بغداد، 1969)، ص 24.
63. الحسني، العراق في ظل المعاهدات، المصدر السابق، ص 138 - 139.
64. صادق حسن السوداني، لمحات موجزة من تاريخ نضال الشعب العراقي، (بغداد 1979)، ص 31.
65. محمد مظفر الادهمي، المصدر السابق، ج 2، ص 22.
66. ستار علك عبد الكاظم الطفيلي، المصدر السابق، ص 21.
67. المصدر نفسه، ص 85.
68. أحلام حسين جميل، الأفكار السياسية للأحزاب العراقية في عهد الانتداب 1922 - 1923، (بغداد، 1985)، ص 53 - 55.
69. عبد الرزاق الدراجي، المصدر السابق، ص 257.
70. الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ج 2، ص 229.
71. المصدر نفسه، ص 263.
72. أقرت بريطانيا أنها ستبلغ العصبة عدم العمل بمعاهدة 1927، وأنها عازمة لإدخال العراق العصبة عام 1932. يُنظر: الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ج 2، ص 264.
73. ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894-1974، (بغداد، 1974)، ص 129.
74. الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ج 2، ص 280 - 284.
75. عبد الرزاق الدراجي، المصدر السابق، ص 267.
76. الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ج 2، ص 285.
77. الحسني، العراق في ظل المعاهدات، المصدر السابق، ص 224؛ الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ج 2، ص 306.
78. الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ج 3، ص 7.
79. المصدر نفسه، ص 8.
80. الحسني، العراق في ظل المعاهدات، المصدر السابق، ص 277.
81. الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ج 2، ص 10.
82. الحسني، تاريخ العراق السياسي، المصدر السابق، ج 2، ص 228.
83. حميدي، المصدر السابق، ص 284.
84. ستار علك عبد الكاظم الطفيلي، المصدر السابق، ص 24.
85. الحسني، العراق في ظل المعاهدات، المصدر السابق، ص 231.

86. نصت وثيقة التآخي على ان المعاهدة فاسدة وجائرة ، ويجب تعديلها ، وان المجلس الحالي لا يمثل البلاد ، ويجب ان يحل المجلس ، وان الوزارة التي تؤلف يجب ان تعمل على الأساسين أعلاه .
87. الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ، المصدر السابق ، ص 116.
88. الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، المصدر السابق، ج 2 ، ص ص 202 – 206.
89. الحسني ، الأسرار الخفية في حركة 1941 التحررية ، (بغداد ، 1982)، ص 14.
90. جون فليبي ، أيام فليبي في العراق ، ترجمة جعفر الخياط ، (بيروت ، 1950)، ص 65.
91. الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، المصدر السابق ، ج 3 ، ص 233 .
92. عبد الزهرة مكطوف يوخان الجوراني ، الحياة البرلمانية في العراق 1939 – 1945 (دراسة تاريخية) ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، 1983 ، ص 13 .
93. لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1933-1939 ، (بغداد ، 1987) ، ص 103 .
94. جريدة البلاد ، 6 حزيران 1936 .
95. لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق ص 53 .
96. الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، المصدر السابق ، ج 10 ، ص 288 .
97. الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، المصدر السابق ، ج 4 ، ص 167 .
98. محمود الدرة ، الحرب العراقية البريطانية 1941 ، (بيروت ، 1969) ، ص 64 .
99. صلاح العقاد ، العرب والحرب العالمية الثانية ، (بغداد ، 1966)، ص 55 .
100. غادر البلاد كل من ياسين الهاشمي ونوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني .
- الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، المصدر السابق ، ج 4 ، ص 235 .
101. محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914 – 1958 ، (بغداد ، 2000) ، ص 67.
102. لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق ، ص 181 .
103. الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، المصدر السابق ، ج 3 ، ص 176.
104. لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق ، ص 162.
105. ستار علك عبد الكاظم الطفيلي، المصدر السابق، ص 24-25.